

توريه لـ«السفير»: تعزيز قطاع الاتصالات وتصنيف لبنان

اقتصاد رقمي ومشاريع.. والتحدي تشكيل حكومة

الوزارة خلال العام المنصرم، لا سيما لتحسين خدمة الـ DSL 15 مزة، وتخفيض أسعار الاتصالات الثابتة بنسبة 80 في المئة، و50 في المئة للخليوي، إضافة إلى خدمة الجيل الرابع التي باتت متوفرة في بيروت والساحل وصولاً إلى جونية، على أن تمتد في 2014 إلى المناطق الأخرى، وتأمين خط بديل للانترنت عبر خط «الكسندروس»، حتى لا نتعرض لخطر انقطاع الانترنت. وذكر «بتحقيق نسب نمو هائلة في عدد مستخدمي الانترنت، على الأجهزة الخلوية، حيث ارتفع من 300 ألف مستخدم في العام 2011 إلى مليونين في العام الحالي». وبعدهما أشار إلى أن «الهدف الأساسي للقطاع اليوم هو أن يصبح لبنان منتجاً ومصنّراً للاتصالات عبر البرامج والتطبيقات، والأناكتفي بالاستهلاك»، أوضح أن «قطاع الاتصالات بات يشارك بـ9 في المئة من الناتج القومي المحلي، ومن هنا استطاع أن يحقق تقدماً بارزاً في التصنيف العالمي».

بري يلتقي توريه

من جهة ثانية، عرض رئيس مجلس النواب نبيه بري مع توريه وصحناوي، القرارات التي سبق للاتحاد الدولي للاتصالات أن اتخذها لمصلحة لبنان، وأدان فيها إسرائيل منذ العام 1973 وصولاً إلى العام 2010، مشيراً إلى «القرار القاضي بأن تدفع إسرائيل تعويضات للبنان بقيمة 547 مليون دولار، ولم يحصل على سنت واحد منها». وأشار بري «العدوان الإسرائيلي الجديد المتمثل بالتنصت على لبنان واللبنانيين والسفارات والهيئات الدولية في لبنان»، مطالباً «الاتحاد بتشكيل لجنة تحقيق لهذا الامر». بدوره أبدى توريه دعمه للحق اللبناني، واعداداً «بمتابعة هذا الموضوع واتخاذ القرارات المناسبة بشأنه».

باسكال صوما



(علي لمع)

صحناوي وتوريه خلال المؤتمر الصحفي

يعيش قطاع الاتصالات كغيره من القطاعات حالة تشبه «وزارات مع وقف التنفيذ»، في ظل حكومة بالكاد تصرّف الأعمال وأخرى لا أمل بتشكيلها حتى الآن. فبعدما حقق لبنان نتائج باهرة وفق تقرير «الاتحاد الدولي للاتصالات»، وصنّف في المرتبة الأولى على صعيد ديناميكية الاتصالات، واحتل المركز 52 بين 154 دولة في مجال تطوّر الاتصالات، يبدو اليوم المشهد ضبابياً، فالشاريع تضطرّ إلى الانتظار، إذ بدأ القلق واضحاً أمس، على وجه وزير الاتصالات نقولا صحناوي في مؤتمر صحفي مشترك مع أمين عام «الاتحاد الدولي للاتصالات» الدكتور حمدون توريه. وبدأ لافتاً للانتباه تزامناً توقيت المؤتمر، مع إعلان وزير النقل والأشغال العامة غازي العريضي توقفه عن تصريف الأعمال.

الحفاظ على الاستثمارية

أمام التحديات التي يعيشها لبنان، من غياب الحكومة، إلى الوضع الأمني المتردي، إلى الأزمة الاقتصادية والمعيشية، يرى توريه لـ«السفير» أن «على قطاع الاتصالات، الذي يلعب دوراً كبيراً في الاقتصاد والناتج القومي المحلي، أن يحافظ على استثماريته مهما كانت الظروف صعبة، لا سيما بعد تصنيفه في المركز الأول من حيث التقدم في تطوير البنية التحتية، التي تشمل شبكات الاتصالات الخلوية والثابتة، والمرتبة 52 في تطوّر الاتصالات بين 154 دولة حول العالم، وهذه نتائج مشجّعة». ويشدّد على أهمية «التجربة والعمل لاستكمال المشاريع التي تسعى الوزارة والهيئة الناظمة للاتصالات» إلى تحقيقها في السنوات المقبلة، مشيراً إلى «ضرورة السعي، أسوة بالدول المتقدمة، لتحقيق الاقتصاد الرقمي لما له من انعكاسات إيجابية على التقدم التكنولوجي والاقتصادي». ويأمل أن «تحل الأزمات والعقبات التي تقف في وجه تحقيق المشاريع المفيدة

والكشف عن هوية المرتكب، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تسييس القطاع»، مشيراً إلى أن «هذه المسألة ترتبط ليس فقط بالاتصالات بل بكافة الوزارات، من صحة وعدل وغيرها». ولفت الانتباه إلى أهمية العمل على صعيد دولي لتعزيز التنسيق بين الوزارات، والتعاون بين البلدان التي تحمي مواطنيها ولا تكتفي بتقديم الخدمة، فنحن بحاجة لضبط الإطار الدولي للعمل، ويمكن تعزيز التعاون من أجل الاتفاقات الثنائية، فالجرائم الإلكترونية تحصل في أي مكان في العالم، لذا مطلوب التعاون بدل أن نعمل على صعيد ثنائي ضيق».

مصدّر لا مستهلك

أما صحناوي فاستعرض إنجازات

الحكومة الإلكترونية إضافة إلى الخدمات الأخرى»، مشدداً على ضرورة «التركيز على المضمون في خدمات الاتصالات لأنه سيحرك الاستهلاك في المستقبل».

الأمن الإلكتروني

وليس بعيداً عن موضوع التحديات التي يواجهها القطاع، تناول توريه في حديثه قضية الأمن الإلكتروني، معلقاً على سؤال حول الاختراق الإسرائيلي للاتصالات، ودعا «الحكومات إلى مواجهة قضية الأمن الإلكتروني عبر اتخاذ التدابير المناسبة، من إنشاء هيئات متخصصة بهذا الصدد وإصدار التشريعات المناسبة والقوانين التي تجرم الانتهاكات الخاصة بالأمن الإلكتروني عبر دفع غرامات مالية

ونؤه توريه «بجهود السلطات اللبنانية خلال السنتين الماضيتين لجعل قطاع الاتصالات رقمياً»، لاحظاً وفق التقييم الأولي للتصنيف «الاستثمار الضخم في البنية التحتية في لبنان وتوفر الجيل الثالث من الانترنت، إضافة إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات وحسن استخدام الانترنت والإلمام به»، مشيراً إلى «وجود أكثر من 10 آلاف مهندس في مجالات الاتصالات، ما يحسن بطبيعة الحال البنية التحتية التي تعتبر مؤشراً أساسياً للتصنيف، إضافة إلى أهمية وجود بيئة مناسبة لتطوير الاتصالات». وإذ لفت الانتباه إلى أن «مصادراته مع صحناوي ورئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي كانت بناءة جداً»، دعا إلى «العمل لتوفير خدمات

للمجتمع والاقتصاد، وأن تتشكل حكومة بأقرب فرصة لا لذلك من أهمية على قطاع الاتصالات وغيره من القطاعات».

«الرقمية» في 2015

بعدهما أمل صحناوي في المؤتمر الصحفي في «فندق فينيسيا»، أن «نستطيع المحافظة على مركزنا في الطليعة في السنين الآتية»، مشيراً إلى أن «التحدّي الحقيقي الذي نواجهه كقطاع وكاقتصاد ككل، هو إمكانية تحقيق مشاريعنا في ظل حكومة تصريف أعمال، واستمرار التأخر في تشكيل حكومة جديدة»، دعا توريه إلى «التطلع للمضي قدماً، وبدء العمل بما ينبغي للوصول إلى الاقتصاد الرقمي، والاتصالات الرقمية بحلول حزيران من العام 2015».